

Distr.: General
7 March 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة عشرة
جنيف، ٢١ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

إندونيسيا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. ومضمونها لا يعيّن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١ المنهجية
٣	٢-١ عملية الصياغة
٣	٤-٣ عملية التشاور
٤	١٠-٥ الأطر
٤	٩-٥ الإطار المعياري
٥	١٠ الإطار المؤسسي
٥	١٢٣-١١ تعزيز وحماية حقوق الإنسان
٥	٤٠-١١ ألف - متابعة التوصيات المقبولة من الدورة السابقة
٥	١٥-١٢ ١- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان
	 ٢- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بالنسبة لأفراد
٦	١٨-١٦ الشرطة والعسكريين
٧	٢٣-١٩ ٣- التصديق والتوقيع على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان
٨	٢٥-٢٤ ٤- دعم وحماية عمل المجتمع المدني
٨	٢٩-٢٦ ٥- مكافحة الإفلات من العقاب
٩	٣٠ ٦- تنقيح قانون العقوبات
٩	٤٠-٣١ ٧- بناء القدرات وتقاسم أفضل الممارسات
١١	١٢٣-٤١ باء - تحديث لوضع حقوق الإنسان على أرض الواقع
١١	٦٣-٤١ ١- الحقوق المدنية والسياسية
١٦	٨٢-٦٤ ٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٠	١١٦-٨٣ ٣- الحقوق التي تتمتع بها مجموعات محددة
٢٧	١٢٣-١١٧ ٤- الاتجار بالأشخاص
٢٩	١٣٠-١٢٤ رابعاً - التحديات والمعوقات

أولاً - المنهجية

عملية الصياغة

١ - تعيد إندونيسيا تأكيد استمرار التزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فتقدم تقريرها الوطني لغرض الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل^(١). ويتناول هذا التقرير التطورات التي شهدتها جهود حكومة إندونيسيا لتحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع فضلاً عن التصدي للتحديات التي لا مفر منها والتي تواجه في تحقيق هذه الغاية.

٢ - وحكومة إندونيسيا ملتزمة بالاضطلاع بعملية واسعة النطاق وشاملة في إعداد التقرير الوطني الإندونيسي لغرض الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وهذا التقرير هو ثمرة تعاون بين شتى الوزارات والوكالات المعنية فضلاً عن الحكومات الإقليمية مع وزارة الشؤون الخارجية باعتبارها هي المسؤولة عن تنسيق عملية إعداد هذا التقرير. ويشتمل هذا التقرير أيضاً على مساهمات واردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومن المجتمع الدولي وسائر أصحاب المصلحة ذوي العلاقة بالموضوع.

عملية التشاور

٣ - نظمت سلسلة من الاجتماعات الرامية إلى نشر المعلومات المتعلقة بنتائج الاستعراض الدوري الشامل السابق في أصقاع متعددة من إندونيسيا شارك فيها جميع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة بالموضوع بما في ذلك الوزارات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية وغيرها.

٤ - وعملية التشاور حول صياغة التقرير الإندونيسي لغرض الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل جرت في مقاطعات متعددة^(٢). ونظمت حلقة عمل وطنية مكرسة للاستعراض الدوري الشامل في شباط/فبراير ٢٠١١. وهناك برامج تكميلية سابقة نظمت في سبيل نشر قضية حقوق الإنسان عموماً شارك فيها جميع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة بالموضوع وساعدت هذه الاجتماعات على تحديد العديد من التطورات الإيجابية والتحديات والسبيل الواجب المضي فيه قُدماً من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في إندونيسيا. وحددت مجموعة عريضة من وجهات النظر والتعليقات تشكلت منها عناصر مهمة في هذا التقرير.

ثانياً - الأطر

الإطار المعياري

٥- على إثر تقديم التقرير الإندونيسي الأول المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل سن ما يزيد على ٢٠ قانوناً ولائحة دعماً للجهود الوطنية المبذولة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إندونيسيا^(٣).

٦- ووضعت العديد من الأطر المعيارية الداعمة لجهود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢^(٤). ومع نهاية المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة الإندونيسية في عام ٢٠١١ خطة العمل الوطنية الثالثة/RANHAM بالنسبة للفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤. ولوحظ إنجاز تقدم مهم بالقياس لخطة العمل السابقة وشمل هذا التقدم تطوراً إيجابياً في مجال مؤسسات وتشريعات حقوق الإنسان.

٧- وخطة العمل الثالثة قوامها سبعة أركان تمثل أهدافها الرئيسية وتشمل إنشاء وتعزيز مؤسسات تنفيذ خطة العمل، والتحضير للانضمام إلى مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والتصديق عليها؛ والمواءمة بين القوانين واللوائح، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذ القواعد والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، والخدمة العامة المتعلقة بالشكاوي؛ وعمليات الرصد والتقييم وتقديم التقارير.

٨- ويعتبر تعزيز تنفيذ خطة العمل وتوطيد الآليات القائمة على المستويات دون الإقليمية من بين أولويات خطة العمل الثالثة. وإلى عهد غير بعيد، أنشئت ٤٥٧ لجنة محلية لغرض تنفيذ خطة العمل وأدت هذه اللجان وظائفها.

٩- والخدمة العامة المتعلقة بالشكاوي ركن إضافي مكمل للجهود المبذولة حالياً في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان باستمرار وهي جهود تشارك فيها جهات منها لجنة حقوق الإنسان الوطنية وأمين المظالم في إندونيسيا. وسعيًا لتوفير آليات للنظر في أي من الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان التي حدثت في المجتمعات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدمت ٣١٤ شكوى وبلاغاً من أنحاء مختلفة في إندونيسيا ومن خارجها. ويلاحظ أن هذه الرسائل تناولت قضايا من قبيل العنف المنزلي والتشغيل والحرية الدينية والتعذيب. وقد تمت تسوية البعض من المظالم وما بقي منها أحيل إلى الوزارات/المؤسسات ذات الشأن لإجراء المتابعة اللازمة. وإندونيسيا في هذه اللحظة بصدد وضع الصيغة النهائية لمشروع إجراءات التشغيل الموحدة بالنسبة للخدمة العامة المتعلقة بالشكاوي التابعة للجنة المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان^(٥).

الإطار المؤسسي

١٠- تواصل الحكومة الإندونيسية تعزيز ودعم إطارها المؤسسي الذي يعنى بحقوق الإنسان بما في ذلك مؤسسات حقوق الإنسان القائمة مثل اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان/كومناس HAM، واللجنة الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة واللجنة الوطنية لحماية الطفولة فضلاً عن أمين المظالم بجمهورية إندونيسيا^(٦) ولجنة الشرطة الوطنية^(٧). وتؤدي هذه المؤسسات جملة من الأدوار منها دور وكالات الرصد ذات الصلة بأداء المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية.

ثالثاً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- متابعة التوصيات المقبولة من الدورة السابقة

١١- قبلت حكومة إندونيسيا سبعاً (٧) من التوصيات مجموعة في ستة (٦) من المواضيع منبثقة عن الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وتشجع هذه التوصيات حكومة إندونيسيا على مواصلة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ والنظر في التوقيع والتصديق على صكوك دولية شتى تتعلق بحقوق الإنسان؛ ودعم وحماية عمل المجتمع المدني؛ ومكافحة الإفلات من العقاب، وتنقيح قانون العقوبات؛ وبناء القدرات فضلاً عن مقاسمة أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان. وتمشياً مع أولوية خطط العمل الوطنية الإندونيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن التزام الحكومة، أُتخذت خطوات ملموسة متعددة لتنفيذ تلك التوصيات.

١- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

١٢- تنفيذاً لهذه التوصية، قامت الحكومة بصورة منتظمة بإعداد برامج تعليم وتدريب في مجال حقوق الإنسان، من قبيل تدريب المدربين وتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون وغيرهم من المسؤولين ذوي الشأن، وأفرقة نقاش مركز، وحلقة عمل وحلقات دراسية وأنشطة مماثلة أخرى.

١٣- ونفذت برامج عديدة لنشر المعلومات تغطي المنشورات ذات الصلة بحقوق الإنسان، واتخذت هذه المنشورات شكل الكتب المطويات والنشريات والكتيبات والمبادئ التوجيهية وغير ذلك من المطبوعات؛ فضلاً عن الأدلة التوجيهية واللقاءات. وشاركت في هذه الأنشطة مشاركة حثيثة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بمن فيهم المسؤولون عن إنفاذ القانون ورجال الدين والموظفون الصحيون وحراس السجون ووسائل الإعلام والغرض منها تنمية واحترام حقوق الإنسان للجميع.

١٤ - وجرى وسيجري الاضطلاع بأنشطة تثقيفية وتدريبية محددة في مجال حقوق الإنسان تستهدف أعضاء اللجان الوطنية والمقاطعية/المحلية المعنية بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان فضلاً عن الأنشطة التي تضطلع بها الوزارات/المؤسسات المعنية. وجرى تصنيف هذه الأنشطة بحسب كل فئة من الفئات المستهدفة التي تضم المدربين والميسرين ووحدات الخدمة المدنية وأفراد الشرطة والمدرسين وقادة المجتمع ضمن جهات أخرى؛ وتم تناول قضايا مواضيعية مثل تسوية المنازعات وحقوق اللاجئين وحقوق الطفل والمرأة والصحة الإنجابية والحق في الصحة والقضاء على العنف المتري ومعالجة الصدمات النفسية والحق في الماء النقي المأمون. وتضطلع الحكومة بمجموعة الأنشطة هذه بالتعاون مع اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات التربوية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن الشركاء الدوليين.

١٥ - بالإضافة إلى ذلك، تم على كافة المستويات التعليمية بدءاً بالمدارس الابتدائية ووصولاً إلى الجامعات، إدراج قضايا حقوق الإنسان عموماً في المقررات الدراسية الوطنية في إندونيسيا. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك التربية التثقيفية وبناء الشخصية الوطنية وهما مجالان ينطويان على القيم العالمية لحقوق الإنسان واحترام هذه الحقوق باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من المقرر الدراسي والخطة الدراسية والبرامج التعليمية الوطنية.

٢- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بالنسبة لأفراد الشرطة والعسكريين

١٦ - أنجز كذلك عدد كبير من البرامج التثقيفية والتدريبية في مجال حقوق الإنسان خصصت لأفراد الشرطة وللعسكريين، وستشكل هذه البرامج باستمرار أولوية من أولويات الحكومة. وقد وضعت مقررات دراسية أساسها حقوق الإنسان وأدخلت في كافة المستويات التعليمية مخصّصة لأفراد الشرطة والعسكريين على حد سواء^(٨). وأبدى تعاونهم في هذا المجال كذلك أصحاب مصلحة آخرون. بمن فيهم اللجنة الوطنية لحماية الطفولة والمنظمات الدولية/الجهات المانحة ذات العلاقة بالموضوع.

١٧ - والنظام الصادر عن رئيس الشرطة الوطنية الإندونيسية (بيركاب) رقم ٢٠٠٩/٨ والمتعلق بتنفيذ المبادئ والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان يوعز بوضوح إلى كافة أفراد الشرطة باحترام وحماية وتعزيز معايير حقوق الإنسان عند أدائهم لمهامهم^(٩).

١٨ - وفي الآونة الأخيرة، تعاون الجيش الوطني الإندونيسي ووقع مع لجنة الصليب الأحمر الدولية على مذكرة تفاهم تتعلق بالتدريب ذي الصلة بقضية التعذيب في عام ٢٠١١ فضلاً عن قضايا حقوق الإنسان عموماً في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، قام رئيس هيئة أركان الجيش الإندونيسي ورئيس اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان (كومناس HAM) بالتوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم بشأن التدريب المتعلق بالشؤون الإنسانية وشؤون حقوق الإنسان.

٣- التصديق والتوقيع على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

١٩- تظل الحكومة الإندونيسية ملتزمة غاية الالتزام بتنفيذ التوصية المتعلقة بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والانضمام إلى هذه الصكوك ومنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والتذكير في التوقيع على الاتفاقية بشأن الاختفاء القسري كما أوصى بذلك الفريق العامل المعني بالنظر في الاستعراض الدوري الشامل عام ٢٠٠٨. وهذه الأمور واردة في خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

٢٠- والتصديق على نظام روما الأساسي جزء من الالتزامات التي أخذتها إندونيسيا على عاتقها كما هو منصوص على ذلك في خطة العمل الثالثة. وقد أصبحت المناقشات الجادة حول قضية التصديق على نظام روما الأساسي حقيقة واقعة. وجرى تنظيم العديد من حلقات العمل والحلقات الدراسية والاجتماعات كما قام العديد من الخبراء والمعلقين بنشر آرائهم حول هذه المسألة^(١٠). وتظل إندونيسيا ملتزمة بالعمل التدريجي المتعلق بهذه المسألة بغية بناء توافق وطني في الآراء.

٢١- وفيما يخص التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، وصلت العملية إلى مرحلتها النهائية وستبقى أولوية من أولويات الحكومة. وقد انتهت الحكومة من وضع مشروع القانون وعرضه على البرلمان لزيادة النظر فيه. ومن المتوقع أن ينظر البرلمان في مشروع القانون في عام ٢٠١٢.

٢٢- وفيما يخص البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، تلتزم الحكومة بمواصلة عملية التصديق التي هي جزء من خطة العمل وبرنامج التشريعات الوطني (بروليغناس). وعملية بناء التوافق الوطني من أجل التصديق وجهود مماثلة أخرى بذلت باستمرار في سبيل إرساء الأسس التي تقوم عليها التحضيرات اللازمة لإنشاء آلية رصد خاصة وفق ما يقتضيه البروتوكول الاختياري. وركز التعاون مع شتى أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية على تطوير البنى التحتية وبناء قدرات حراس السجون والنظام الإصلاحي وإصلاح مراكز الاحتجاز وتحسين مرافق أخرى يُتصور أنها أماكن تستخدم للتعذيب.

٢٣- وفيما يخص الاتفاقية بشأن الاختفاء القسري، وقعت الحكومة على هذه الاتفاقية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في مدينة نيويورك. بالإضافة إلى ذلك تولى الحكومة أولوية للتصديق على هذه الاتفاقية على نحو ما هو وارد في خطة العمل الثالثة وقد حققت تقدماً في إعداد مشروع لقانون بشأن التصديق على هذه الاتفاقية.

٤ - دعم وحماية عمل المجتمع المدني

٢٤ - تفخر إندونيسيا بأن يكون لها مجتمع مدني نابض بالنشاط والحكومة تعترف بالدور المهم الذي يلعبه هذا المجتمع في تأمين الوفاء بالالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة في مجال حقوق الإنسان. وإندونيسيا تحترم احتراماً كاملاً استقلال المجتمع المدني في الوقت الذي تواصل فيه تشييد علاقة وثيقة بالجمعيات المدنية. وقد مثلت المساعي العديدة الرامية إلى دعمها فيما تبذله من جهود مشتركة ومساهمة حثيثة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كافة مجالات الحياة جزءاً لا يتجزأ من السياسات التي تتوخاها الحكومة بما في ذلك ما تقوم به من تصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ونقاشات علنية. وشاركت الحكومة مشاركة حثيثة في عملية البناء المؤسسي لهذه المنظمات. وهناك قضايا من قبيل تنفيذ إندونيسيا لالتزاماتها باعتبارها دولة طرفاً في مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان حظيت على الدوام باهتمام الجمعيات المدنية التي قدمت تقارير "الظل" التي تُعدها وترفعها إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية. وقد اضطلعت الحكومة بعملية واسعة النطاق وشاملة ودعت إلى المشاركة الحثيثة من قبل كافة أصحاب المصلحة ذوي الشأن بما في ذلك المشاركة في صياغة التقارير الدورية الوطنية المقدمة إلى شتى هيئات المعاهدات. والتقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل ليس مستثنى.

٢٥ - هذا، وتشكل وسائل الإعلام القائمة بدور دينامي وحاسم فضلاً عن الجمعيات الوطنية آلية توفر الضوابط والموازن في البلد. وهذا التطور الإيجابي خلق نموذجاً جديداً لعلاقة التعاون والشراكة بين الحكومة وسائر أصحاب المصلحة ذوي الشأن.

٥ - مكافحة الإفلات من العقاب

٢٦ - تؤكد إندونيسيا من جديد التزامها بمواصلة مكافحة الإفلات من العقاب وتأييد كافة الجهود التي تبذل في هذا المجال. وقد بذلت مساعٍ شتى بما فيها تعزيز القوانين واللوائح فضلاً عن تنفيذها، ودعم الموارد البشرية، والقيام بإصلاحات مؤسسية شملت الجيش والشرطة.

٢٧ - وباشتراع القانون رقم ٢٠٠٩/٤٨ المتعلق بالسلطة القضائية، نقلت إدارة المحكمة العسكرية وولايتها من المقر الرئيسي للجيش إلى المحكمة العسكرية. وبمقتضى هذا القانون، يصبح موظفو المحكمة العسكرية موظفين تابعين للمحكمة العليا بالرغم من أن المسائل المتصلة بتدريب الجنود تبقى تحت سلطة المقر الرئيسي العسكري. ونظام السقف القضائي الواحد هذا يهدف إلى تحقيق استقلال الجهاز القضائي ونزاهته.

٢٨ - وهناك، حتى هذا التاريخ، ٢٣ محكمة عسكرية منتشرة عبر أنحاء إندونيسيا؛ وخلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١، قامت المحكمة العسكرية بالنظر فيما يزيد على ١ ٥٠٠ قضية جنائية الأطراف فيها أفراد عسكريون وانطوت هذه القضايا على انتهاكات لحقوق الإنسان من قبيل قضية يو توب التي تورط فيها أفراد عسكريون عديدون شوهدوا وهم يرتكبون أعمال تعذيب مدني.

٢٩- وكجانب من الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل القضاء على ممارسة الإفلات من العقاب، عرض المشروع المنقح المتعلق بالعدالة العسكرية على مجلس النواب للمصادقة عليه. بالإضافة إلى ذلك يتواصل تطوير ثقافة قوامها المسؤولية المؤسسية في الحكومة بما في ذلك المؤسسة العسكرية ومؤسسة الشرطة ومؤسسة العدالة. وذلك من خلال التدريب الفعال على ممارسة حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون من قبل كافة الجهات الفاعلة القضائية والمسؤولين الأمنيين، وصياغة إجراءات تشغيل موحدة؛ وتعزيز مشاركة هيئة الرقابة التابعة للشرطة أثناء عملية التحقيق في الجرائم بغية منع انتهاكات حقوق الإنسان. وتواصل الحكومة أيضاً النهوض بالإصلاحات المؤسسية التي ستعزز كفاءة وقدرة المؤسسات التابعة للقطاع الأمني في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة.

٦- تنقيح قانون العقوبات

٣٠- لم يزل تنقيح قانون العقوبات عملية متواصلة. وسيتضمن مشروع القانون الجديد تعريفاً للتعذيب وغيره من أعمال العنف، بما في ذلك التصرفات اللاإنسانية والمخالفة بالكرامة البشرية، بما يتمشى مع التعريف الوارد بيانه في اتفاقية مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. بالإضافة إلى ذلك أدرجت أحكام تتصل بالعقوبات الجنائية التي تستوجبها مثل هذه التصرفات. ومع ذلك، تستغرق عملية التنقيح هذه وقتاً أطول حيث إنها تمس ٧٦٦ مادة تغطي كافة جوانب القانون الجنائي يجب أن تناقش مناقشة مستفيضة ثم يُوافق عليها. ومشروع القانون الجديد مدرج في الأولويات التشريعية الوطنية الواجب استئناؤها في الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٤ وقد عرضت على البرلمان في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٧- بناء القدرات وتقاسم أفضل الممارسات

بناء القدرات

٣١- تشمل الجهود التي تبذلها إندونيسيا من أجل تعزيز بناء القدرات والتعاون تقاسم أفضل الممارسات عن طريق مبادرات شتى، من قبيل الحوارات الثنائية المتعلقة بحقوق الإنسان مع كل من روسيا والسويد وكندا والنرويج والاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، جرى باستمرار تطوير التعاون بصدد قضايا حقوق الإنسان فيما بين شتى المؤسسات الحكومية وكذلك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في إندونيسيا.

٣٢- وقد بُذل جهد متواصل لاستعراض المواد المتعلقة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ بشأن حقوق الإنسان بغية توفير المزيد من الدعم لدور هذه الهيئة. ومن خلال اللائحة الحكومية رقم ٥٦/٢٠١٠ بشأن إجراءات مراقبة الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري والإثني أسندت إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلطة الإشراف على بعثة تقصي الحقائق ورصدها والاضطلاع بها والقيام بتقييم وتقديم توصيات

إلى الحكومة المركزية والحكومة المقاطعية ذات علاقة بحصيلة الرصد والتقييم حول الإجراءات/التدابير التي تنطوي على التمييز العنصري والإثني.

٣٣- تؤيد الحكومة كذلك المبادرات الصادرة عن اللجنة الوطنية المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة واللجنة الوطنية المعنية بحماية الطفولة من أجل العمل صوب تحقيق الاعتراف بها باعتبارها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق تعزيز التفاهم والوعي فيما بين أصحاب المصلحة.

٣٤- علاوة على ذلك، نُظمت بصورة مستمرة برامج بناء قدرات شتى لفائدة أعضاء اللجان دون الوطنية المعنية بخطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان وشارك في هذه البرامج أصحاب المصلحة المعنيون. ومن بين التحديات التي واجهها أعضاء اللجنة ما تمثل في القدرة على الإدماج الفعال لحقوق الإنسان في السياسات الحكومية فضلاً عن جمع بيانات من أجل وضع التقارير ذات الصلة بتنفيذ خطة العمل.

٣٥- وفيما يخص تمكين التعاون على صعيد حقوق الطفل، تعمل وزارة تمكين المرأة وحماية الطفولة باستمرار هي والشرطة ومكتب المدعي العام والمحاكم المحلية على تأمين إقامة العدل الذي يحقق الإصلاح في الوقت الذي تعالج فيه أوضاع الأطفال المخالفين للقانون. وجرى كذلك الاضطلاع بشراكة وتعاون مع سائر الوزارات ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والأعضاء الإندونيسيين التابعين للجنة المرأة والطفل التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٣٦- وعلى صعيد القضايا ذاتها، قامت اللجنة الإندونيسية لحماية الطفولة، باعتبارها لجنة أنشئت لتعزيز حماية الطفولة مع شتى المؤسسات الدولية في سبيل بناء القدرات بما فيها المنظمات الدولية المعنية بحماية الطفولة. ونُظمت أنشطة تدريبية وحلقات عمل وأنشطة مشاهمة لحث حكومات المقاطعات على وضع سياسات داعمة لحماية حقوق الطفل. وتقوم اللجنة الإندونيسية بحماية الطفولة كذلك في آسيا والمحيط الهادئ بخصوص قضايا محددة من قبيل الأطفال المهجورين وكفالة الأطفال والأطفال المخالفين للقانون وأعمال العنف التي يرتكبها الكبار أو الأطفال وما إلى ذلك. كما قامت اللجنة الإندونيسية لحماية الطفولة بوضع آلية للرصد وآلية لتقديم الشكاوى من جانب المواطنين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

تقاسم أفضل الممارسات

٣٧- مما له صلة بآلية الاستعراض الدوري الشامل، ما قامت به إندونيسيا من تقاسم للخبرات ولأفضل الممارسات فيها في مجال صياغة تقرير الدورة الأولى فضلاً عن نشر نتائج الاستعراض الدوري الشامل مع كل من تايلند وكمبوديا وميانمار. بالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة اجتماعاً إقليمياً حضرته المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ نُوقشت فيه جملة من القضايا منها إعداد التقرير المتعلق

بالاستعراض الدوري الشامل. وتم كذلك التعاون والشراكة في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل آلية للتعاون الثنائي مع العديد من البلدان.

٣٨- يُضاف إلى ذلك أن إندونيسيا تدعم دعماً نشطاً مختلف الأنشطة الرامية إلى تقاسم أفضل الممارسات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف خاصة في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة. وإلى جانب البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قامت إندونيسيا بإنشاء اللجنة المشتركة بين الحكومات المعنية بحقوق الإنسان والتابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا واللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وعُقدت في هذا الإطار حوارات واجتماعات إقليمية تتعلق بقضايا المرأة والطفولة والعمال المهاجرين والإعاقة وقضايا أخرى عديدة شارك فيها ممثلون عن الحكومات وعن المنظمات غير الحكومية.

٣٩- وفي معرض تيسير تقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان منها حقوق المرأة بوجه خاص قدمت حكومة إندونيسيا الدعم للجنة الإندونيسية المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة باستضافة حلقة عمل إقليمية تتعلق بالتهوض بالمرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التأمّت في جاكرتا عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، جرى في منطقة جنوب شرقي آسيا تقاسم عن طريق الحفل الشبكي الإقليمي AGENDA لأفضل الممارسات المتعلقة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية بما في ذلك تنفيذ الإجراءات التي يتضمنها دليل المشاركة في الانتخابات.

٤٠- وهناك مبادرات أخرى أيدتها إندونيسيا بقوة وتشمل الحوارات بين العقائد سواء بين الأمم أو داخل البلد الواحد. وتهدف هذه الحوارات إلى تعزيز التسامح والتناغم الديني فضلاً عن توطيد العلاقات والتفاهم بين الشعوب المختلفة الأجناس والعقائد الدينية. والتأمّت هذه الحوارات المختلفة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فضلاً عن التناغم في الأطر الثنائية. وشاركت إندونيسيا مشاركة حثيثة أيضاً وأسهمت في مبادرة تحالف الحضارات. علاوة على ذلك هناك حوارات مماثلة نظمتها الجمعيات المدنية وتعددت هذه الحوارات وحظيت بتأييد الحكومة.

باء- تحديث لوضع حقوق الإنسان على أرض الواقع

١- الحقوق المدنية والسياسية

(أ) حرية التعبير وحرية الصحافة

٤١- إن حرية الرأي وحرية التعبير مكفولة بمقتضى الدستور والقوانين الوطنية مثل قانون عام ٢٠٠٨ المتعلق بشفافية الإعلام والذي ينص على الحق في حرية الإعلام.

٤٢ - ومنذ عملية الإصلاح التي تمت في عام ١٩٩٨، استمر مناخ وسائط الإعلام في إندونيسيا في أداء دوره الحيوي بشكل منفتح في المنطقة. ويمكن لعامة الناس في إندونيسيا عموماً الوصول إلى مصادر واتجاهات إخبارية شتى يوفرها عدد كبير من وسائط الإعلام الخاصة المكتوبة والمسموعة^(١٣)، بالإضافة إلى ذلك شهدت الفترة التالية لعملية الإصلاح التي جرت في ١٩٩٨ بروز عدد من جمعيات وسائط الإعلام/الصحفيين بظهور ما لا يقل عن ٢٧ منظمة^(١٤).

٤٣ - وهناك سبل أخرى داعمة لحرية التعبير والرأي ومنها الإنترنت^(١٥). ولا وجود لقيود تفرضها الحكومة على الوصول إلى الإنترنت وجميع المقاطعات الفرعية تقريباً موصولة بالإنترنت. ومن أولويات الحكومة ما تمثل في توفير البنى التحتية للإنترنت في جميع أنحاء الأرخيبيل. وقد قامت الحكومة بتوفير وصلات الإنترنت إلى جميع المقاطعات الفرعية في إندونيسيا وسوف تواصل بناء عملية الوصول إلى الإنترنت في القرى^(١٦).

٤٤ - وحرية الصحافة سمة من السمات الرئيسية في دقطة إندونيسيا. وتتجلى هذه الدقطة في نوعية وكمية ما يُنشر. فالصحافة أصبحت الركن الرابع للديمقراطية. بيد أن حرية الصحافة ليست مُطلقة. فالقانون رقم ١٩٩٩/٤٠ المتعلق بالصحافة أصبح المسار المحدد لحرية الصحافة. إذ ينبغي أن تكون الصحافة مسؤولة ويمكن مساءلتها فيما يتعلق بممارستها لحريتها. وتنص المادة ٥ من القانون على أن الصحافة ملتزمة بتغطية الجانبين كليهما وعرض الآراء وفقاً لما يتمشى مع المعايير الدنيا ومحاسن أخلاق الناس ومبدأ افتراض البراءة.

٤٥ - وقد بيّن مؤشر الديمقراطية في إندونيسيا لعام ٢٠٠٩ أن مؤشر حرية التعبير في هذا البلد وصل إلى ٨٣,٩٧ في المائة (جيد). وهناك مؤشران رئيسيان استخدمتا لقياس هذه الحقوق وهما التهديد بالعنف أو باستخدامه من جانب الموظفين الحكوميين والناس عامة وهذا يقيد حرية التعبير^(١٧).

٤٦ - علاوة على ذلك، ولتأمين تعزيز وحماية حرية التعبير والرأي، خاصة من خلال البث الإلكتروني، أنشئت لجنة البث في عام ٢٠٠٢ عن طريق القانون رقم ٢٠٠٢/٣٢ المتعلق بالبث. بالإضافة إلى ذلك أنشئت لجنة الإعلام في عام ٢٠٠٨ استناداً إلى القانون رقم ٢٠٠٨/١٤ الذي جرى تعزيزه بالقرار الرئاسي رقم ٢٠٠٨/٤٨ القاضي برصد تنفيذ القانون المتعلق بشفافية الإعلام، فضلاً عن الفصل في القضايا المتعلقة بحرية الإعلام من قبل الدولة والمؤسسات الخاصة. وتعززت الولاية المنوطة بهذه اللجان باللائحة رقم ٢٠١٢/٢ الصادرة عن المحكمة العليا والتي تنص على أن القرارات الصادرة عن هذه اللجان قرارات مُلزمة ويمكن الطعن فيها عن طريق الإجراءات القانونية العادية.

(ب) الوصول إلى المشاركة السياسية

٤٧- تولى إندونيسيا أهمية كبرى لإعمال الحق في المشاركة السياسية والوصول إلى هذه المشاركة على نحو ما يضمنه الدستور. وتُتاح لكل مواطن إندونيسي فرص متكافئة دون تمييز للتمتع بحق المشاركة في الشؤون الحكومية والحق في التصويت وفي أن يُنتخب فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة.

٤٨- بالإضافة إلى ذلك، تواصل الحكومة كفالة الانتخابات العامة المنصفة والمفتوحة والشفافة. وتُتاح كذلك الآلية الديمقراطية لتسوية المنازعات ذات الصلة بالانتخابات العامة، على نحو ما هو منصوص عليه في القانون رقم ٢٠١١/١٥ وغيره من القواعد ذات الصلة. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تلقت المحكمة الدستورية ٣٣٠ قضية تتصل بمنازعات بشأن الانتخابات العامة على المستويات دون الوطنية، وقامت المحكمة الدستورية بتسوية ٢٩ قضية منها في حين تم الفصل في القضايا المتبقية إما بالحكم بعدم الصحة للافتقار، في جملة أمور، للأدلة الداعمة وإما سُوّيت من قِبَل محكمة المقاطعة/المحكمة العليا.

٤٩- وفيما يتصل بتنظيم الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٩، سنّت إندونيسيا عدة قوانين، تشمل القانون رقم ٢٠٠٧/٢٢ المتعلق بمنظم الانتخابات العامة؛ والقانون رقم ٢٠٠٨/٢ المتعلق بالحزب السياسي، والقانون رقم ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بالانتخابات العامة لأعضاء مجلس النواب، ومجلس الممثلين الإقليميين، ومجلس النواب الإقليمي، والقانون رقم ٢٠٠٨/٤٢ المتعلق بالانتخابات العامة للرئيس ونائب الرئيس. والقانون المتعلق بمنظمي الانتخابات العامة يكفل حيادية أولئك المنظمين واستقلاليتهم في حين أن القوانين الأخرى تكفل أحقية الأفراد المؤهلين في أن ينتخبوا أو يُنتخبوا لهذه المناصب. وجرى باستمرار تنقيح تلك القوانين من قبل الحكومة والبرلمان من أجل مساندة التطورات والتحديات الجارية. وتجسّدت آخر الاستعراضات في شكل القانون رقم ٢٠١١/٢ المتعلق بتعديل القانون رقم ٢٠٠٨/٢ بشأن الأحزاب السياسية والقانون رقم ٢٠١١/١٥ بشأن منظمي الانتخابات العامة.

٥٠- ولكفالة الوصول الأفضل لجميع المواطنين، تُضمن للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في الانتخابات العامة وفقاً للمادة ١٦٤ من القانون رقم ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب، والمجلس التمثيلي الإقليمي، ومجلس النواب الإقليمي. وفيما يتصل بمشاركة المرأة في البرلمان الوطني، حققت إندونيسيا تقدماً مشجعاً. وفي الوقت الراهن، تفيد البيانات التي وفرها الاتحاد البرلماني الدولي أن ١٠١ مقعداً من أصل ٥٠٥ مقاعد في البرلمان الإندونيسي أو ما يقارب ١٨ في المائة منها تحتلها النسوة. أما فيما يخص الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة فإنهم يختارون عدم ممارسة الحق في التصويت لتأمين حياديتهم وأمن العملية الانتخابية على نحو ما ينص عليه الأمر الصادر عن قوات الدفاع الإندونيسية رقم INS/1/VIII/2008 المتعلق بالمبادئ التوجيهية الخاصة بحيادية قوات الدفاع الإندونيسية في مجال الانتخابات الوطنية والمحلية.

٥١- وعلى سبيل التذكير فإن الانتخابات العامة التي جرت في إندونيسيا بعد حركة الإصلاح التي شهدتها عام ١٩٩٨ تمت بصورة مباشرة وديمقراطية ومنصفة وشفافة وتمت عن روح المساواة. ومنذ عام ١٩٩٩ بات ممكناً اعتبار عملية الانتخابات العامة في إندونيسيا بوصفها واحدة من أشد العمليات تعقيداً في العالم، بحكم أنه بجانب عمليتي الانتخابات العامة على المستوى الوطني (الانتخابات الرئاسية والتشريعية) هناك أيضاً انتخابات على المستويات دون الوطنية (الإقليم/المقاطعة/المدينة) تجري بغرض انتخاب رؤساء الحكومات المحلية وأعضاء الأجهزة التشريعية المحلية^(١٨). وفيما يخص تنظيم ورصد عمليات التصويت، فإن المسؤولية عنهما منوطة بلجنة الانتخابات العامة وهيئات الإشراف على الانتخابات العامة.

(ج) الحق في العدالة

٥٢- تضمن إندونيسيا لكل فرد الحق في أن يُحاكم محاكمة عادلة ومفتوحة. وأصدرت الحكومة، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، الاستراتيجية الوطنية للوصول إلى العدالة، وهي تنطوي على خطة شاملة لكفالة حصول كل مواطن على المعلومات والوسائل الكافية للمطالبة والتمتع بحقوقه الأساسية في جميع الأوقات ودون أي قيد. وعلى سبيل المتابعة، يكفل المرسوم الصادر عن رئيس المحكمة العليا رقم 144/KMA/SK/I/2011، بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بخدمات المعلومات في المحكمة، حصول كل فرد على الحق في اقتناء المعلومة عن المحاكمات/المحكمة. وفضلاً عن ذلك، فإن المنشور الصادر عن رئيس الشرطة الوطنية رقم ٢٠١٠/١٦ بشأن المبادئ التوجيهية الخاصة بخدمات المعلومات في الشرطة الوطنية وغير ذلك من إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة تدعم انفتاح المعلومات داخل هذه المؤسسة.

٥٣- وإتاحة الوصول إلى العدالة في كنف المساواة، تسعى إندونيسيا جاهدة في سبيل توفير الخدمات القانونية المجانية لمن لا طاقة لهم على تحمل تكاليفها. والقانون رقم ٢٠٠٣/١٨ المتعلق بالحامين واللائحة رقم ٢٠٠٨/٨٣ الصادرة عن الحكومة يشيران، في جملة أمور، إلى التزام المحامي بتوفير الخدمات القانونية المجانية إلى المجموعة المحرومة اقتصادياً ممن يتعذر عليهم دفع الرسوم. بالإضافة إلى ذلك استُن القانون رقم ٢٠٢٠/١٦ بشأن المساعدة القانونية وهو ينص على توفير المساعدة القانونية مجاناً للمعوزين. كما أن المحكمة العليا ملتزمة بتوفير الخدمات القانونية المجانية للمعوزين.

٥٤- وإندونيسيا ملتزمة أيضاً بضمان الإجراءات السليمة والبسيطة والمتكاملة والمنخفضة التكلفة في التعاطي مع القضايا الجنائية المرفوعة. وتفعيل ذلك من خلال أمور منها المنشور الصادر عن المحكمة العليا رقم ٢٠١٠/١٠ بشأن توفير الخدمات القانونية والمعايير الخدمية الدنيا. إلا أن التحديات تظل قائمة بالنظر إلى أن المشاكل المالية والأوضاع الجغرافية الصعبة في بعض الأقاليم خاصة في الأقاليم الفقيرة والنائية تمنع الناس من الوصول إلى العدالة.

٥٥- ثم إن المحكمة العليا ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان ومكتب المدعي العام والشرطة الوطنية الإندونيسية وقّعوا جميعهم كذلك على مذكرة تفاهم مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ غرضها تعزيز وتأمين إنفاذ القانون على نحو فعال.

٥٦- بالإضافة إلى ذلك، ولتعزيز الإشراف على مؤسسات إنفاذ القانون، تم إنشاء لجنة الشرطة الوطنية ولجنة المدعي العام واللجنة القضائية من أجل مراقبة أداء موظفي إنفاذ القانون.

٥٧- وجرت مؤخراً مناقشات هامة اتسمت بالحيوية شاركت فيها وسائط الإعلام والبرامج التلفزيونية حول قضايا تتعلق بحق الفقير في العدل، هذا الحق الذي تملّيه العدالة الإجرائية وإيمان المجتمع بالعدل. ومن بين القضايا المطروحة، على سبيل المثال، سرقة امرأة طاعنة في السن ثلاثاً من حبوب الفول السوداني في بانوماس، وسرقة نعلين من قبل شاب يبلغ من العمر ١٥ عاماً في بالو وسرقة ذيل ثور وزنه كيلو غرام واحد وستة أطباق من قبل عاملة المنازل كبيرة في السن في سيبوتات. ومثل هذه القضايا تطرح المعضلة المتمثلة في إقامة العدل بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة خصوصاً بعد أن يكون المرء قد أصبح أمره مكشوفاً في وسائط الإعلام. وبناءً على ذلك قامت الحكومة بوضع سياسات تتطرق لأفضل سبل علاج القضايا المتعلقة بجرائم بسيطة وذلك عن طريق الاهتمام إلى آليات بديلة لتسوية المنازعات تشمل إنشاء أمانات مشتركة لوكالات إنفاذ القانون في ٢٨ مقاطعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(د) حرية الدين

٥٨- إن الدستور والإيديولوجية الإندونيسية (بانكاسيلا) تضمن الحق في حرية الدين والمعتقد باعتبارها مبدأً من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية والتي لا يمكن تقييدها. ومع ذلك، تشكل باستمرار الاحتكاكات التي استجدت بين بعض المجموعات الدينية في السنوات الأخيرة تحدياً في حد ذاتها. والحكومة ملتزمة بكفالة التسوية السلمية للمشاكل. وتتعرف الحكومة بأن المشكلة تكمن في كيفية صيانة الأمن العام وكفالة تعزيز هذا الحق وحمايته على نحو كامل. والمسائل المطروحة في هذا الصدد تشمل الفئة الأحمديّة والتزاعات المتعلقة ببناء أماكن العبادة ومشاكل ممارسة المرء لدينه.

٥٩- وتسلم الحكومة أيضاً بجهود المجتمع المدني في تعزيز التناغم الديني. ويُلاحظ أن محافل شتى كُرسَتْ للحوار بين المجموعات الدينية قد انعقدت بما في ذلك محفل التناغم الديني وهو حاضر عن المستويين الوطني ودون الوطني^(٩). ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحفل في حفظ وتعزيز التناغم الديني في إندونيسيا من خلال نشر شتى القواعد والأنظمة ذات العلاقة بالقضايا الدينية وجمع ومناقشة مساهمات المجتمع التي يتم نقلها إلى الحكومة المحلية و/أو الحكومة المركزية والتي تنطوي على توصيات بشأن اقتراحات تتعلق ببناء مكان للعبادة أو القيام بدور الوسيط للوفاق بين مختلف المجموعات الدينية.

٦٠- وبالنظر إلى التنوع الكبير في المجتمع، من المنظور الديني والإثني، الذي تتميز به إندونيسيا، تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز التسامح الديني والتناغم داخل البلد بما في ذلك التمكين للفئات المعتدلة. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الحوارات التي تدور بما فيها حوار يتعلق بالتفاهم المتعدد الثقافات والتسامح جرى في العديد من مقاطعات إندونيسيا. وقد شارك فيها مختلف أصحاب المصلحة بمن فيهم القادة الدينيون من جميع الأديان وهذه الحوارات تستهدف تعزيز التسامح الديني والتفاهم بغية الحؤول دون انفجار العنف المتولد عن التحيز والتعصب.

٦١- وتمشياً مع ما تقدم، تواصل الحكومة أيضاً تقييم السياسات من أجل أن تعكس على النحو الأفضل السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان فضلاً عن الحفاظ على النظام العام. ومن الأمثلة على ذلك المبادرة الرامية إلى صياغة مشروع قانون يتعلق بالتناغم الديني وقد انطلقت المناقشة العلنية حوله.

٦٢- وفيما يتعلق بحماية الطائفة الأحمدية، ترى الحكومة أن القانون رقم 1/PNPS/1965، الذي خضع لإعادة النظر القانونية فيه بالمحكمة الدستورية، يوفر الأساس للحفاظ على النظام العام في المجتمع فيما يخص القضايا الدينية. وهذا القانون لا يحظر على الطائفة الأحمدية اعتناق وممارسة دينها بل هو يحميها في قيامها بأنشطتها هذه. وإنما القانون ينظم فحسب الدعوة إلى الدين. وبهذه الروح، فإن تنفيذ اللائحة أي المرسوم الوزاري المشترك لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالطائفة الأحمدية ينظم الدعوة التي يقوم بها أفراد هذه الطائفة لدينهم فضلاً عن مناشدة الجميع بنبذ العنف الموجه ضد بعض المجموعات الدينية.

٦٣- وفيما يتعلق بأماكن العبادة، من واجب الحكومة تأمين ممارسة هذا الحق والسهل على حفظ النظام العام. علاوة على ذلك فإن الآلية القائمة التي تُعنى بهذه القضية والتمثلة في اللائحتين الوزاريين المشتركين رقم ٩ ورقم ٨ لعام ٢٠٠٦ بشأن المبادئ التوجيهية الخاصة برؤساء المقاطعات/الحكومات المحلية للحفاظ على التناغم الديني والتمكين لمحفل التناغم الديني ولبناء أماكن العبادة أثبتت أنها آلية ما زالت صالحة. ومع ذلك وفي بعض الحالات التي يتعذر تسويتها بمقتضى الآلية هذه، هناك مؤسسات أخرى ذات شأن منها البرلمان وأمين المظالم واللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وهذه المؤسسات تتدخل. ومن بين القضايا المعلقة والتي تطرح تحدياً مستمراً مسألة كنيسة تامان ياسمين في بوغور.

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(أ) الحق في التعليم

٦٤- ما انفكت الحكومة، في مساعيها الرامية إلى تأمين الحق في التعليم وتمشياً مع الهدف الوطني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للتعليم الابتدائي ومحو الأمية، تقوم بتنفيذ البرنامج التعليمي الإلزامي الحائلي الذي مدته تسع سنوات لكافة المواطنين الذين تتراوح

أعمارهم بين السابعة والخامسة عشرة من أجل الحصول على التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط تطبيقاً للقانون ٤٧/٢٠٠٨ المتعلق بالتعليم الإلزامي. وسيتم، بحلول عام ٢٠١٢، توسيع نطاق هذا البرنامج بحيث يمتد إلى اثني عشر عاماً من التعليم الإلزامي وذلك على سبيل السعي لإتاحة التعليم لكافة المواطنين. وقد تمثل صافي معدل الالتحاق بالمدارس في إندونيسيا، في الآونة الأخيرة، في ٩٥,٢٣ في المائة على حين تمثل معدل محو الأمية بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً (رجالاً ونساءً) في ٩٩,٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٦٥- ومع ذلك تظل هناك تحديات مطروحة في تأمين حصول الجميع على التعليم. فالفقر يمنع الناس خاصة الفتيان والفتيات، من إنهاء تعليمهم الأساسي فيتسبب ذلك في ارتفاع معدل التسرب في بعض المناطق. بالإضافة إلى ذلك يلزم على الدوام تحسين نوعية التعليم عن طريق توفير التدريب ليكون هناك مدرسون على درجة عالية من الكفاءة يقومون بوضع مقررات دراسية جيدة. ويلزم كذلك السهر على توفير مرافق أساسية ملائمة وتسهيلات على صعيد التدريس والتعلم خاصة في المناطق الفقيرة الناقصة الخدمات والنائية.

٦٦- لذلك وسعيًا وراء مواجهة هذه التحديات ودعم تنفيذ التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات فضلاً عن تيسير وصول جميع السكان إلى التعليم أنشأت إندونيسيا صندوق المدارس العامل ليحل محل اللائحة الحكومية رقم ١٧/٢٠١٠ المتعلقة بالإدارة والمنشآت التعليمية واللائحة الحكومية رقم ٤٨/٢٠٠٨ المتعلقة بتمويل التعليم. وبالمثل، قُدمت كذلك المساعدة التشغيلية المتعلقة بالكتب المدرسية والمنح الدراسية لفائدة الأطفال الفقراء. وآليات تمويل التعليم هذه المؤازرة للفقراء توفر حوافز مالية مباشرة للمدارس الابتدائية والمتوسطة لمساعدة الطلبة الذين يواجهون مشاكل مالية على أن ينهوا التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات. وفي إطار ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢، زادت الحكومة الأموال المخصصة لصندوق تشغيل المدارس فوصلت إلى ٢٣ مليار روبية بعد أن كانت ١٦,٨ مليار روبية ووصل مجموع الأموال المخصصة للتعليم إلى ٢٨٨,٩٥ مليار روبية بزيادة قدرها ٢٠ في المائة مقارنة بميزانية الدولة لعام ٢٠١١. وهذه السياسة المتمثلة في تخصيص ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية لفائدة قطاع التعليم ستتواصل قصد التعجيل بتحقيق هدف التعليم الثانوي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

٦٧- بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة أيضاً بإنشاء لجنة إصدار الشهادات لكافة المدرسين في جميع المستويات بغية توحيد نوعية كافة المدرسين الإندونيسيين وتعزيز قدراتهم. وهذه الشهادات تُمنح للمدرسين الذين يجتازون بنجاح امتحانات الحصول عليها وتتوفر فيهم الشروط المطلوبة.

٦٨- وسعيًا وراء تأمين المساواة في الحصول على التعليم، أطلقت الحكومة، من خلال وزارة التعليم والثقافة، برنامج سرجانا منغاچار وموجه يتم إيفاد خريجي كليات التربية التابعة للجامعات الإندونيسية إلى المناطق النائية الفقيرة من أجل التدريس. وقد تم، حتى

تاريخه، نشر نحو ٣٠٠٠ خريج في المناطق التي تنقصها الخدمات في إندونيسيا وسيتم إيفاد المزيد منهم في السنوات المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، تعاونت وزارة التعليم والثقافة مع الجيش الوطني وأصدرت مذكرة التفاهم رقم 16/IX/KB/2011 و Kerma/20/IX/2011 في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بغرض الوصول إلى أبعد المناطق وأكثرها عزلة وعرضة للكوارث، وذلك بتوفير المدرسين ومنهم المتطوعون مع تحسين البنى التحتية للمدارس وإنجاز الكثير من الأعمال الأخرى.

٦٩- وأطلقت وزارة التعليم والثقافة كذلك الحركة الوطنية لإعادة تأهيل المدارس لحل مشكلة المدارس المتضررة في المستويين الابتدائي والمتوسط. وتمثلت ميزانية هذا البرنامج في عام ٢٠١١ في ٢,٨ مليار روبية صرفت على ٢١ ٥٠٠ قاعة تدريس مستهدفة. وبحلول أواخر عام ٢٠١٢، لن تكون هناك مدارس ابتدائية أو متوسطة بها قاعات للدراسة متضررة.

٧٠- بالإضافة إلى ذلك، يتواصل تعزيز البرامج التربوية غير الرسمية من قبيل الرزمة ألف والرزمة باء (برامج تعليمية مستواها ابتدائي) بغية استيعاب الطلبة الذين انقطعوا عن الدراسة وأولئك الذين تعذر عليهم الالتحاق بالمدارس الرسمية.

٧١- وسعيًا وراء شحذ الوعي بأهمية التعليم، وخاصة التعليم الرسمي وغير الرسمي، أُنشئت مراكز دراسية مجتمعية شتى. وللإضطلاع بإدارة مؤسسية شاملة بما في ذلك توصيل المعلومات المتعلقة بالمراكز التعليمية المجتمعية بطريقة مسؤولة وشفافة وقابلة للمساءلة عنها قامت الحكومة بوضع قاعدة بيانات خاصة بهذه المراكز، تستخدم كدليل للمشرفين والمنظمين والإداريين القائمين على البرامج التعليمية الرسمية وغير الرسمية وغيرهم من أصحاب المصلحة القائمين بعملية إعادة الهيكلة المؤسسية للمراكز التعليمية المجتمعية. وهناك، في الطرف الراهن، ٦ ٥٥٣ مؤسسة هي بمثابة مراكز تعليم مجتمعية مدرجة في قائمة بوزارة التعليم والثقافة وقد تم تصنيفها باعتبارها ١١١ مؤسسة دولية، و ١٩٥ مؤسسة وطنية، و ٣٩٩ مؤسسة محلية/حضرية.

(ب) الحق في الصحة

٧٢- تعترف الدولة بحق جميع الأشخاص في بلوغ أعلى مستوى من الصحة الجسدية والنفسية وقد سنت الحكومة القانون رقم ٢٠٠٩/٣٦ المتعلق بالصحة فضلاً عن قواعد وأنظمة أخرى لها صلة بالموضوع^(٢٠).

٧٣- وعملت الحكومة باستمرار، في سعيها لتحقيق التنمية الوطنية في ميدان الصحة، على زيادة الميزانية المخصصة للصحة العامة في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٠، تمثلت الميزانية المخصصة للصحة في ٢١,٩٥ تريليون روبية (٢,٣٧٧ مليار دولار أمريكي). ومقارنة بالتوصية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية القائلة بالإتفاق على الصحة العامة بمقدار ٣٥-٤٠ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد في السنة، فإن الإنفاق الحكومي وصل إلى نحو ٧٠ في المائة من مقدار هذه التوصية.

٧٤- والشطر الكبير من الزيادة في ميزانية الصحة استخدم لغرض برنامج الأمن الصحي الوطني؛ وتحسين الخدمات الصحية الأساسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، ووحدات الدعم لهذه المراكز ومركز الصحة القروي، ومراكز الصحة المتكاملة. علاوة على ذلك، خُصصت الزيادة أيضاً لتحسين الإحالة في مجال الرعاية الصحية إلى المستشفيات بما في ذلك المستشفيات الحكومية الإقليمية؛ وتوفير وتوزيع الأدوية واللقاحات والأدوات الصحية؛ وتحسين وتطوير وتمكين الموارد الصحية.

٧٥- وعلى المستويات دون الوطنية، بادر عدد من الحكومات المحلية بتوفير الخدمات الصحية المجانية للمعوزين. وعلى سبيل المثال قامت حكومات بالي وغورونتالو وسولو بتوفير الخدمات الصحية المعقولة التكلفة و/أو المجانية لمواطنيها. وفي بالي، يوفر برنامج الأمن الصحي "بالي مندارا" التأمين الصحي لغير المؤمن عليهم ببرامج تأمين صحي أخرى. ويُتوقع أن يوفر البرنامج، الذي انطلق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الخدمة لمليونين ونصف المليون من المواطنين غير المؤمن عليهم من أصل ٣,٩ ملايين مواطن في بالي. وبالنسبة لعام ٢٠١٢، فإن حكومة بالي خصصت مبلغ ٢٠٠ مليار روبية لفائدة برنامج الأمن الصحي بالي ماندارا. ومنذ بداية عمل هذا البرنامج سُجلت زيادة في عدد المرضى الخارجيين والمرضى الداخليين والمرضى بالأقسام الاستعجالية في مراكز الخدمات الصحية في بالي.

٧٦- وقد أولت الحكومة على الدوم اهتماماً زائداً للجهود التي تتناول معدل وفيات الأمهات ومعدل وفيات الأطفال. وقد أصبح هذا الموضوع على رأس الأولويات ضمن خطة العمل الثالثة فضلاً عن الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل ٢٠١٠-٢٠١٤، التي تهدف إلى تحسين حصول المجتمعات المحلية على الخدمات الصحية بغية إطالة العمر المتوقع للأفراد والتقليل من وفيات الأمهات والأطفال.

٧٧- وتُنفذ هذه الجهود بصورة متواصلة من خلال تطوير المرافق الصحية في الوقت الذي خُصص فيه مبلغ ٢٣,٩٥ مليار روبية أو ما يعادل ٢,٦٦٢ مليون دولار أمريكي. وقد استخدم الشطر الأكبر من الميزانية لتحسين المرافق الصحية في مراكز الصحة المجتمعية ومراكز الخدمات الصحية التي تمول عن طريق التأمين الذي توفره الولايات الأمر الذي يسمح بتوفير الاحتياجات الصحية الأساسية للمعوزين.

٧٨- بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة - في معرض إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وأساساً الهدفين ٥ و ٦ - بوضع برنامج تأمين على الولادة، وهو يوفر الضمان المالي لكافة النسوة اللاتي لا يملكن تغطية تأمينية والنسوة اللاتي يحتجن إلى تسهيلات الخدمة الصحية الأساسية. ويشتمل البرنامج المذكور على خدمات سابقة للوضع ومساعدة عند الولادة يوفرها موظفون صحيون وخدمات لاحقة للوضع بما في ذلك التنظيم الأسري ورعاية الموالي وإسداء النصح في مجال الرضاعة حصراً.

٧٩- وتبين آخر الإحصائيات (الاستعراض الديمغرافي الصحي في إندونيسيا ٢٠٠٧^(٢١)) أن معدل وفيات الأمهات في إندونيسيا يبلغ ٢٢٨ حالة في كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وعدم كفاية المرافق الصحية وكذلك الموظفين الصحيين في القرى والمقاطعات يشكل السبب الرئيسي في ارتفاع عدد وفيات الأمهات. وقد وضعت إندونيسيا هدفاً لها يتمثل في خفض معدل وفيات الأمهات إلى ١٠٢ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠١٥، وذلك كجزء من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لذلك الغرض قامت الحكومة في عام ٢٠١٠ بمشاركة المنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية على المستويين الوطني والدولي، وعشر حكومات مقاطعات تشهد أسوأ معدلات وفيات الأمهات والأطفال بإطلاق حركة الأم والطفل لعام ٢٠١٠. وتهدف هذه الحركة إلى تحقيق التكامل بين الجهود التي تبذلها الحكومة وجهود المجتمع في سبيل خفض معدل وفيات الأمهات في إندونيسيا.

٨٠- علاوة على ذلك، قامت الحكومة أيضاً بتحسين خدمات التوعية عن طريق الارتقاء بمستوى جودة مراكز الصحة المجتمعية وزيادة في عددها؛ وإنشاء قسم استعجالي لتوفير الخدمات الأساسية للمواليد حديثي الولادة بمراكز الصحة المجتمعية وتوفير الخدمات الاستعجالية الشاملة لطب المواليد حديثي الولادة بالمستشفيات العامة وإنشاء المستشفيات الخاصة بالأمهات وبالأطفال؛ فضلاً عن إضفاء الحيوية على مراكز الخدمات الصحية المحلية المتكاملة.

٨١- ويتواصل تعزيز قدرات الموظفين الصحيين عن طريق التدريب السابق للخدمة والتالي لها لفائدة الموظفين الصحيين الاستراتيجيين وجلب الموظفين الصحيين على أساس التعاقد في الوقت الذي يُبذل فيه جهد لتحسين توزيعهم وخاصة لتأمين توافر الموظفين الصحيين الملائمين في المناطق الفقيرة والمناطق النائية. ونُظمت برامج شراكة بمعية قوالب تمثل غرضها في تعزيز مهاراتهم.

٨٢- وكجانب من الجهود التي تُبذل في سبيل تعلم أفضل الممارسات سعياً للوفاء بالحق في الصحة، استدعت الحكومة الإندونيسية المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة لأداء زيارات إلى إندونيسيا عام ٢٠١٢.

٣- الحقوق التي تتمتع بها مجموعات محددة

(أ) حقوق المرأة

٨٣- تبقى إندونيسيا ملتزمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز وحماية حقوق المرأة على نحو ما هو منصوص عليه في الدستور الإندونيسي وتنفيذاً لما هو وارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها إندونيسيا في عام ١٩٨١. وسيتم، في هذا الجزء من التقرير، التركيز بوجه خاص على قضايا تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والعنف ضد المرأة، والاتجار بالأشخاص.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٨٤- تولى إندونيسيا أهمية كبرى لمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. فضلاً عن إصدار التوجيه الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٩ المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الوطنية، تقوم إندونيسيا حالياً بصياغة مشروع يتعلق بالقانون والمساواة بين الجنسين وهو الآن موضوع ذو أولوية سيناقشه البرلمان.

٨٥- ولتنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني يُضطلع بجهود لوضع سياسات حاسمة مستدامة تلي المنظور الجنساني تتوافق مع تنفيذ المبادئ المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة على نحو ما هو وارد ويتم التشديد عليه في الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١٤. علاوة على ذلك اعتمدت الحكومة اللائحة الوزارية المتعلقة بالمالية رقم ٢٠١٠/١١٩ والتي تتناول التخطيط المراعي للاعتبارات الجنسانية والميزنة بهدف تمويل السياسة والبرامج والأنشطة المراعية للاعتبارات الجنسانية بالمؤسسات الحكومية. وتم في أواخر عام ٢٠١١ وضع البارامترات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتي توفر التوجيه للمشرعين ولوإضعي السياسات في مجال صياغة القوانين والتشريعات.

٨٦- وكان التوجيه الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٩ مشفوعاً بتدابير حكومية شتى على جميع المستويات شملت اتخاذ القرار المشترك بين الوزير المعني بتمكين المرأة وحماية الطفولة ووزراء آخرين والمتعلق بإدماج القضايا الجنسانية في التخطيط ورصد وتقييم عمليات وسياسات وبرامج وأنشطة التنمية الوطنية.

٨٧- وقد شهدت الجهود المبذولة في سبيل تمكين المرأة في مجال السياسة تطوراً إيجابياً. فعلى صعيد المؤسسات التشريعية، أسندت إلى المرأة حصة قدرها ثلاثون في المائة تمكنها من أن تكون ممثلة في مجلس النواب. ونتيجة للدينامية التي تشهدها الحياة الديمقراطية الإندونيسية عمدت المحكمة الدستورية إلى إلغاء هذه الحصة في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك أسفرت الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٩ عن فوز المرأة بحصة قدرها ١٧ في المائة من عدد الأعضاء في مجلس النواب البالغ ٥٦٠ عضواً. وتقوم وزارة تمكين المرأة وحماية الطفولة حالياً بعرض مخطط للعمل الإيجابي المتعلق بالمرأة أثناء الانتخابات العامة المقبلة لعام ٢٠١٤ لتأمين تمثيل أفضل للمرأة في البرلمان.

٨٨- بالإضافة إلى ذلك، أنشئ التجمع البرلماني النسائي وهو يعمل بشكل نشط مع الحكومة ومع المجتمع المدني على النهوض بصياغة القوانين المناصرة للمرأة. وعلى صعيد الهيئة التنفيذية، شغلت المرأة أعلى المناصب السياسية باعتبارها رئيسة ومحافظة ووزيرة ومسؤولة كبيرة ووصية أو نائبة لوصي ورئيسة بلدية ورئيسة للشرطة الإقليمية. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تتمثل النسبة المئوية للذكور في ٥٦ في المائة وهذه النسبة للإناث في ٤٤ في المائة. وخارج القطاع العام، هناك عدد لا بأس به من النسوة وهن ناشطات في المناصب العليا في المنظمات والمؤسسات غير الحكومية.

٨٩- وفي مجال التعليم، جرى تنفيذ برنامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ٣٣ مقاطعة من المقاطعات بإندونيسيا وأسفر عن أمور منها الزيادة في التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والمدارس الثانوية ووصل عددهن إلى ١٥٢ ١٨ ١٣ (٤٨,٤ في المائة) و٤٢٨ ٥٦٨ و٤ ٩٥٧ ٣٧ ٢ على التوالي.

القضاء على العنف ضد المرأة

٩٠- في معرض تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف المترلي وتأمين الحماية للمرأة من العنف أنشأت الحكومة الإندونيسية مركزاً للخدمة المتكاملة لتمكين النساء والأطفال في ١٨ مقاطعة و١١٣ إقليمياً/مدينةً في إندونيسيا. بالإضافة إلى ذلك قامت الشرطة الوطنية الإندونيسية بإصدار اللائحة رقم ٢٠٠٧/١٠ المتعلقة بتنظيم وعمل وحدات خدمات المرأة والطفولة في الشرطة الوطنية الإندونيسية، واللائحة رقم ٢٠٠٨/٣ المتعلقة بإنشاء وحدة الخدمات الخاصة لفائدة ضحايا الإحرام بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان فضلاً عن حقوق المرأة والطفل.

٩١- تدعيماً لقدرة الجهاز الحكومي على التصدي لمسألة العنف الموجه ضد المرأة وضد الطفل تم إصدار اللائحة ٢٠١٠/١ المتعلقة بمعيار الخدمة الأدنى الخاصة بالدائرة المتكاملة المعنية بالمرأة والطفل ضحايا العنف. وتوفر أنواعاً خمسة من الخدمات لهؤلاء الضحايا تشمل النظر في الشكاوى والخدمة الصحية وإعادة التأهيل الاجتماعي وإنفاذ المساعدة القانونية والقوانين والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في المجتمع.

٩٢- وقام رئيس الشرطة الوطنية، والمدعي العام، والمحكمة العليا، وجمعية المحامين القانونيين الإندونيسيين والوزير المعني بالقانون وحقوق الإنسان ووزير تمكين المرأة وحماية الطفولة بالتوقيع على مذكرة تفاهم تتعلق بإتاحة سبل العدالة للنسوة ضحايا العنف من أجل التعجيل بتنفيذ الدعوات إلى مكافحة العنف ضدّهنّ بوسائل منها تدريب المسؤولين عن إنفاذ القوانين.

٩٣- وفي عام ٢٠٠٩، كان هناك ١٤٣ ٥٨٦ ضحية عنف تم النظر في قضاياهنّ من قبل مركز الخدمات المتكاملة لتمكين المرأة والطفل في جميع أنحاء إندونيسيا. وسجل المركز المذكور والشرطة الوطنية ٥٣٤ حالة عنف مترلي في عام ٢٠٠٩ تمت تسويتها في ١٣ مقاطعة في إندونيسيا.

(ب) حقوق الطفل

٩٤- تضمن إندونيسيا حق كل طفل في أن يحظى بالحماية بغض النظر عن عرقه ولونه بشرته ونوع جنسه ولغته ودينه ومركزه الاجتماعي وثروته على نحو ما هو منصوص عليه في الدستور وفي عدة قوانين. وتبدأ حماية الطفل، في إندونيسيا، منذ مرحلة مبكرة من الحياة بداية من وجوده جنيناً في الرحم.

٩٥- وقد أطلقت الحكومة البرنامج الوطني لفائدة الأطفال الإندونيسيين وبرنامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بالطفل اللذين أنشئا عن طريق المرسوم رقم ٢٠١٠/١٥ الذي سنّه وزير الشؤون الاجتماعية يستهدف إنجازهما بحلول عام ٢٠١٥. وهناك سلسلة من برامج الخدمات الاجتماعية لكفالة الحق في الحماية والوفاء بالاحتياجات الأساسية للطفل من خلال الإعانات وسهولة الحصول على الخدمات الاجتماعية فضلاً عن تعزيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال.

٩٦- بالإضافة إلى ذلك، لا يزال برنامج المدينة الملائمة للطفل، الذي بوشر في عام ٢٠٠٦ يتطور ويتقدم. وحتى الآن هناك ٦٠ مقاطعة/مدينة صُنفت باعتبارها مدناً ملائمة للطفل، بعد أن أوفت ببعض المؤشرات من قبيل سهولة الحصول على الوثائق الإدارية كشهادات الميلاد وآليات حماية الطفولة الفعلية وتوافر أماكن اللهو العامة والمرافق الصحية ومرافق الرعاية الأساسية. وترمي الحكومة إلى إنجاز ١٠٠ مدينة ملائمة للطفل في جميع أنحاء إندونيسيا بحلول عام ٢٠١٤.

٩٧- علاوة على ذلك، أطلقت الحكومة خطة العمل الوطنية بشأن منع الاعتداء على الأطفال في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، وهي خطة قائمة على أساس اللائحة رقم ٢٠١٠/٢ الصادرة عن الوزير المعني بتمكين المرأة وحماية الطفولة. وتشارك في خطة العمل الوطنية كافة الوزارات والمؤسسات ذات الصلة وقد نفذت راهناً في ثلاث مقاطعات وسبعة أقاليم/مدن^(٢٢).

٩٨- ولحماية وتعزيز حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة قامت الحكومة بوضع اللائحة رقم ٢٠١١/١٠ الصادرة عن الوزير المعني بتمكين المرأة وحماية الطفولة وهي تُعنى بالسياسات المتعلقة بتناول قضايا الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة^(٢٣).

٩٩- وشاركت إندونيسيا كذلك مشاركة نشطة بتعزيز وحماية حقوق الطفولة على صعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ولجنة تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفولة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بوجه خاص. على هذا النحو وأثناء القمة السابعة عشرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقودة في عام ٢٠١٠ قام قادة بلدان هذه الرابطة، بما فيها إندونيسيا، بإصدار إعلان هانوي المتعلق بتعزيز رعاية ونماء النساء والأطفال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وينطوي الإعلان المذكور على تدابير وإجراءات تتعلق بدعم رفاه ونماء المرأة والطفل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

الأطفال المخالفون للقانون

١٠٠- كما هو مُشار إليه في الفقرة ٦١، أصدرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية بشأن الوصول إلى العدالة، وهي تشمل، في جملة أمور، الوصول إلى العدالة بالنسبة إلى الأطفال.

وجرى تحديث هذا الالتزام من خلال سنّ المرسوم المشترك الصادر في عام ٢٠٠٩ عن رئيس المحكمة العليا والمدعي العام ورئيس الشرطة الإندونيسية ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير الشؤون القانونية وشؤون حقوق الإنسان والوزير المعني بتمكين المرأة وحماية الطفولة وهو قانون يتبنى مبدأ العدالة الإصلاحية في التعاطي مع الأطفال المخالفين للقانون.

١٠١- وتوفر الحكومة في هذا الصدد، محاكم خاصة بالأطفال في عدد من المقاطعات. بالإضافة إلى ذلك هناك خلايا خاصة بالأطفال المخالفين للقانون تابعة لوحدة الشرطة في العديد من المقاطعات. وتكفل الدولة كذلك حصول الأطفال المخالفين للقانون على ما يلزم من إعادة تأهيل بدني ونفسي فضلاً عن إعادة الإدماج في المجتمع من خلال الإطار المكرس لنماء الطفولة في المرافق الإصلاحية الخاصة بالأحداث. ويتم الاضطلاع بهذا العمل بشكل متكامل عن طريق الأطراف ذات الصلة وهي العمال الاجتماعيون والمرشدون الدينيون وأطباء التحليل النفسي والأطباء النفسانيون والمربّون. ويُتوقع من الأطفال، بعد مشاركتهم في هذا البرنامج، أن يكونوا قادرين على الاندماج كلية في مجتمعاتهم.

١٠٢- وفي عام ٢٠١٠، قررت المحكمة الدستورية أيضاً تغيير السن الدنيا للطفل الذي يُسمح بإدائه من ثماني سنوات إلى اثني عشرة سنة. وفي الأثناء تقوم الحكومة بإعادة النظر في القانون المتعلق بمحاكمة الأحداث لتكون قائمة على أساس نظام عدل شامل للأحداث.

١٠٣- ويلاحظ في هذا الشأن أن المرافق الإصلاحية القائمة لا تملك الموارد الكافية الملائمة لإعادة التأهيل النفسي والبدني اللازمين لإدماج الطفل في مجتمعه. بالإضافة إلى ذلك فإن تغيير ذهنيات المجتمعات والموظفين العاملين في الإصلاحات وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل الاعتراف بحقوق الطفل المخالف للقانون يبقى عملاً يشكل تحدياً.

أطفال الشوارع

١٠٤- تظل قضية أطفال الشوارع تطرح تحدياً كبيراً على حكومة إندونيسيا حيث إن عددهم بلغ ٢٣٠.٠٠٠ طفل تقريباً في عام ٢٠١١.

١٠٥- ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة هذه القضية ما تمثل في إصدار التوجيه الرئاسي رقم ٢٠١٠/٣ المعني بالعدالة على صعيد كافة البرامج الإنمائية ومن بينها برنامج الرعاية الاجتماعية الخاص بأطفال الشوارع. وتلا هذا البرنامج اعتماد وزير الشؤون الاجتماعية في عام ٢٠١٠ لبرنامج الرعاية الاجتماعية للطفل.

١٠٦- وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وقّع العديد من الوزراء^(٢٤) مع رئيس الشرطة الوطنية مرسوماً مشتركاً يتعلق بتحسين الرعاية الاجتماعية الخاصة بأطفال الشوارع. وهذا الاتفاق المشترك يعبر عن الالتزام الموقعين بعلاج قضية أطفال الشوارع من خلال تحسين رعايتهم في ظل المراقبة المشتركة للتقليل من عدد من يعود من هؤلاء الأطفال إلى الشوارع. ويُستخدم العلاج الذي يتم في كنف الأسرة وذلك بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تلعبه

الأسرة في تأمين مستقبل الأطفال. وعليه يلزم أن تُبذل جهود شاملة ومتكاملة لتحسين مستوى المرونة التي تتحلّى بها الأسرة وتيسيراً لهذه الجهود قامت وزارة تمكين المرأة ورعاية الطفولة بجانب وزارات ووكالات لها صلة بالموضوع بتحديد سياسة ترمي إلى تحسين المرونة في الأسرة التي تُعنى بالأطفال الذين هم بحاجة إلى الرعاية في معرض معالجة مشكلة أطفال الشوارع على نحو ما هو منصوص عليه في اللائحة الصادرة عن وزارة تمكين المرأة وحماية الطفولة رقم ٢٠١١/٧. وهناك جهود متنوعة بذلتها الجمعيات المدنية لمعالجة مشكلة أطفال الشوارع وهي تساعد على تحسين الوضع على أرض الواقع.

(ج) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٠٧- اتخذت الحكومة خطوة على درب تعزيز وحماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة بقيامها باستئان القانون رقم ٢٠١١/١٩ المتعلق بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وهذا الجهد يكمل التدابير التي اتخذتها الحكومة سابقاً مثل تنفيذ القانون رقم ١٩٩٧/٤ المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠٨- وعلى صعيد السياسات المنتهجة، وضعت إندونيسيا خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠٠٤ المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والتي تنطوي على ثمان خطط هي تنظيم المساعدة الذاتية وإشراك المسنين ذوي الإعاقة؛ النسوة ذوات الإعاقة؛ الإنذار المبكر والتدخل؛ التعليم والتدريب والتوظيف؛ الوصول إلى الأماكن العامة والنقل العمومي؛ الوصول إلى سبل الإعلام والاتصال بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ استئصال الفقر من خلال تعزيز المشاركة الاجتماعية وتوقعات المرء في حياته، والتعاون الدولي.

١٠٩- وأشارت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في إندونيسيا، إلى أن ما نسبته فقط ٥,٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة وفي سن الإنتاج هم مستخدمون في عام ٢٠١٠. وعبرت الحكومة، في هذا الصدد في عام ٢٠١١، عن تصميمها على زيادة فرص العمل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة بحيث تصل إلى ما معدله ١ في المائة (شخص واحد ذو إعاقة من بين ١٠٠ عامل). وتواصل الحكومة تشجيع الشركات الخاصة على استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، على نحو ما هو منصوص عليه في القانون رقم ١٩٩٧/٤ المقرر أن يُعاد النظر فيه بغية موافقته مع الأحكام الواردة في الاتفاقية.

١١٠- وعلى نحو ما هو منصوص عليه في المادة ٢٠(١) من دستور عام ١٩٤٥، على الحكومة واجب بذل قصارى الجهد لتأمين تعزيز وحماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة. والحكومة مسؤولة عن الوفاء بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في تكافؤ الفرص التعليمية وفي العمل والمساواة في المعاملة وإعادة التأهيل والدعم الاجتماعي فضلاً عن تنمية المواهب والمهارات والاجتماعية. واستناداً إلى المسح الاجتماعي الاقتصادي الوطني لعام ٢٠٠٩، كان هناك ٢,١ مليون شخص من ذوي الإعاقة (٠,٩٢ في المائة من مجموع السكان). ووفرت الحكومة أموالاً خاصة في سبيل توفير الخدمات التي يتمتع بها الأشخاص ذوو الإعاقة

بلغت ٦١,٢ مليار روبية في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وارتفعت إلى ٧٠,٢ مليار روبية في عام ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك هناك لوائح حكومية محلية محددة في مناطق منها جاكارتا وجافا الغربية وجافا الوسطى وبنغاكا بيليتونغ، تم اشتراطها بغية تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك توفير سبل الحصول على العمل لهم.

١١١- وكما تقدمت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٥٧، فإن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الانتخابات العامة مكفولة هي الأخرى بموجب المادة ١٦٤ من القانون رقم ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب، ومجلس الممثلين الإقليميين والمجلس الإقليمي للنواب. ويحدد القانون شروط الترشح للعضوية في الجهاز التشريعي وهي تشمل المتطلبات الصحية والبدنية مع التأكيد بأن مثل هذه المتطلبات لا يُقصد بها تقييد الحق السياسي للمواطنين ذوي الإعاقة القادرين على الوفاء بواجباتهم باعتبارهم أعضاء في الجهاز التشريعي.

١١٢- ويرد المزيد عن الإمكانيات الانتخابية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، والقانون رقم ٢٠٠٨/١٠ وغيره من اللوائح التي وضعتها اللجنة الانتخابية العامة ذات الشأن التي تنادي بأن تتوفر للمصوتين ذوي الإعاقة التجهيزات التي تساعد على التصويت أو أن يرافقهم أشخاص بناء على طلبهم عندما يصوتون في أماكن الاقتراع السري. وتنطوي اللوائح على شروط محددة تتعلق بعملية التصويت وموقع مكاتب التصويت الملائمة والتي ييسر الوصول إليها بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتنص اللائحة كذلك على أهمية الإعلام العام وتوصيل المعلومات إلى مجموعات المصوتين ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وهذا إجراء يجري تنفيذه منذ الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠٠٩. بالإضافة إلى ذلك تواصل الحكومة تحسين إمكانيات التصويت المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ودعم جهود الجمعيات المدنية في هذا المجال التي تشمل، في جملة أمور، نشر وتعميم الدليل المتعلق بالسبيل إلى الانتخاب والذي أعده "مركز المواطنين ذوي الإعاقة - الوصول إلى الانتخابات". ووضع هذا الدليل في عام ٢٠١١.

(د) حماية العمال المهاجرين الإندونيسيين

١١٣- ما تزال حماية العمال المهاجرين الإندونيسيين^(٢٦) على رأس أولويات الحكومة، وذلك بهدف تحسين المعايير والسياسات الهادفة إلى توفير الحماية الأفضل والاحترام لحقوق العمال المهاجرين الإندونيسيين بصورة شاملة أثناء ما قبل الرحيل وفي الخارج وأثناء المرور العابر وفي البلد الذي يستخدمهم وفي المراحل التي تلي عودتهم إلى الوطن.

١١٤- وفيما يتعلق بالأطر القانونية، فإن إندونيسيا ماضية في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفي وضع التوجيه الرئاسي رقم ٢٠١٠/١ المتعلق بتفعيل أولوية التنمية الوطنية لعام ٢٠١٠، وتشكيل الفريق المتكامل لحماية العمال المهاجرين الإندونيسيين في الخارج. كما أن إندونيسيا في سبيلها إلى إعادة النظر في القانون رقم ٢٠٠٤/٣٩ المتعلق بتوظيف وتمثيل العمال المهاجرين في الخارج.

١١٥- بجانب ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٧، أنشأت الحكومة ٢٤ وحدة لخدمة المواطن^(٢٧). أضف إلى ذلك أن الحكومة هيأت خدمات الاتصال الهاتفي المباشر وأنشأت جمعيات الإندونيسيين الذين يعيشون في الخارج الممكن أن تكون قادرة على مساعدة العمال المهاجرين الإندونيسيين الذين يواجهون مشاكل ووفرت المأوى لهؤلاء العمال ووفرت لهم التعليم والخدمات الصحية فضلاً عن المساعدة على عودة العمال المهاجرين الإندونيسيين.

١١٦- وما برحت الحكومة الإندونيسية تعمل من أجل التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وهي مستعدة للانضمام إلى حملة من أجل التصديق العالمي على هذه الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، وفيما تحترم الحكومة حرية تنقل مواطنيها، فهي تقوم باستمرار باستعراض أطر الحماية القائمة في البلدان التي تُشغّل العمال المهاجرين الإندونيسيين ولا توصي باستخدامهم إلا في البلدان التي تملك آلية حماية ملائمة تشمل مذكرات التفاهم الثنائية مع إندونيسيا.

٤- الاتجار بالأشخاص

١١٧- يظل القضاء على الاتجار بالأشخاص قضية من القضايا ذات الأولوية بالنسبة للحكومة الإندونيسية. وفي عام ٢٠١٠، تبين أن هناك ٢٨ ٢٨٩ مواطناً إندونيسياً كانوا ضحايا الاتجار بالأشخاص. لذلك أُتخذت تدابير عديدة في مجال التصدي للاتجار بالأشخاص. فإلى جانب القانون المتعلق بالاتجار بالأشخاص، أصدرت الحكومة أيضاً اللائحة الحكومية رقم ٢٠٠٨/٩ المتعلقة بإجراءات وآلية توفير الخدمات المتكاملة للشهود والضحايا. وقد قام الوزير المعني بتمكين المرأة وحماية الطفولة بنشر اللائحة رقم ٢٠٠٩/١ بشأن الخدمات المتكاملة القياسية الدنيا لفائدة الشهود وأو ضحايا الاتجار بالأشخاص. وعلى المستويات دون الوطنية، أصدرت حكومات المقاطعات تشريعات مختلفة ونفذت تدابير ملموسة تتعلق باتقاء ومكافحة الاتجار بالأشخاص^(٢٨). وتنظّم هذه التشريعات، في جملة أمور، حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص ابتداءً من اللحظة التي يُنتدبون فيها فضلاً عن أنها تنزل العقاب بالجنّة بما يشمل العقاب الإداري والسجن والغرامات. ويزل العقاب بكافة الأطراف التي تشارك في الاتجار بالأشخاص بما في ذلك الأشخاص الذين يسرون هذا الاتجار.

١١٨- علاوة على ذلك أنشأت الحكومة أيضاً فرقة عمل وطنية معنية بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال اللائحة الرئاسية رقم ٢٠٠٨/٩٦^(٢٩). ودعماً للجهد التنسيقي المبذول، أصدر رئيس فرقة العمل الوطنية اللائحة رقم ٢٠١٠/٧، التي تنص، في جملة أمور، على إنشاء فرق عمل فرعية معنية بحماية الأطفال ومشاركتهم؛ وإعادة التأهيل الصحي، وإعادة التأهيل الاجتماعي وجبر الأضرار وإعادة الإدماج؛ وتطوير المعايير القانونية؛ وإنفاذ القانون؛ فضلاً عن التنسيق والتعاون. كما قام وزير التعليم والثقافة بإنشاء ٨٣ فرقة عمل معنية بالاتجار بالأشخاص في ١٦ مقاطعة^(٣٠)، منوطة بها ولاية تشمل التمكين لضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال التعليم والتدريب الخاص.

١١٩- علاوة على ذلك اعتمدت إندونيسيا خطة العمل الوطنية لمكافحة العمل الإجرامي المتمثل في الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي للأطفال للفترة الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ عن طريق اللائحة المتعلقة بالتنسيق رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٩ الصادرة عن وزير الرعاية الشعبية. وتتألف خطة العمل الوطنية هذه من برامج متعددة في مجال الوقاية والحماية ومساعدة الضحايا بما في ذلك ضحايا استغلال الأطفال في البغاء.

١٢٠- أما فيما يتعلق بضحايا الاتجار بالأشخاص، فقد بُنيت لفائدتهم دور حمايتهم في كل من باتوردام وماكاسر وباندونغ وماترام وتاتونغ بيننغ ولامبونغ ومالنج وبونتيانك وسيمارانغ. وفي عام ٢٠١٠، كان هناك ٣٠٣ من الكهول و٣ أطفال يُعالجون في مركز الصدمات الكائن بدار الحماية؛ و٥٠ امرأة في دار الحماية الاجتماعية للمرأة، و٢٣٤ في دار الحماية الاجتماعية للأطفال. بالإضافة إلى ذلك، وفي عام ٢٠١١ تم إبلاغ البعثات الإندونيسية في الخارج بما مجموعه ٥٩٩ ضحية من ضحايا الاتجار بالأشخاص وقد قُدمت لهم المساعدة اللازمة.

١٢١- كذلك يحق لضحايا الاتجار بالأشخاص الحصول على العلاج الطبي بما فيه إسداء المشورة والعلاج النفسي. وإعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالأشخاص على نحو يحقق العافية البدنية والنفسية ويشكّل هذا في حد ذاته حقاً من حقوق الضحايا. ويتوقع أن تساعد إعادة التأهيل هذه على إعادة بناء ثقة الضحايا في أنفسهم وقدراتهم واستقلالهم.

١٢٢- وتتخذ بحق الجهات التي تقرّف الاتجار بالأشخاص إجراءات صارمة. وتبين البيانات الصادرة عن الفرقة العاملة التابعة للمدعي العام والمعنية بالتعاطي مع الفعل الإجرامي المتمثل في الإرهاب والاتجار بالأشخاص أن هناك خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، ما مجموعه ٩٧ قضية مطروحة على المحكمة. ومن بين هذه القضايا هناك ٣٨ قضية حُكم فيها على أصحابها بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ شهراً وبدفع غرامة قدرها مليار روبية (١١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي). وانطوت قضية واحدة على تُهم متعددة أسفر النظر فيها عن الحكم بالسجن لمدة ثماني سنوات. وفي عام ٢٠١١، لوحظ أن ما مجموعه ٩١ قضية تمت تسويتها على حين أن هناك ٨ قضايا أخرى ما زالت مطروحة على الادعاء. وأفادت الشرطة الوطنية الإندونيسية أن ١٢٦ قضية مورط فيها ١٠٩ أشخاص من الكهول و٦٨ من الأطفال كانوا ضحايا هذا الاتجار في عام ٢٠١١. وقد تمت تسوية هذه الحالات وحُكم فيها على الجناة بالسجن لمدة تصل إلى ثماني سنوات وبغرامة قدرها ١٥٠ مليون روبية (١٦٧ ٠٠٠ دولار).

١٢٣- واتخذت كذلك تدابير وقائية في سياق البرامج الحكومية الشاملة. وقد أرسلت وزارة الشؤون الاجتماعية آلية للشكاوى العامة هي مؤسسة التشاور لرعاية الأسرة في ٤٨٥ مقاطعة/مدينة في جميع أنحاء إندونيسيا. ونُظمت أيضاً على نطاق واسع حملات تتعلق بالوقاية من الاتجار بالأشخاص، اتخذت أشكالاً متنوعة من بينها الإعلام الإلكتروني والإعلام المكتوب وغير ذلك من وسائط الإعلام. كما أدرجت في المقررات الدراسية القضايا المتعلقة

بالاتجار بالأشخاص وفي حملة متنوعة من البرامج المجتمعية من قبيل إسداء المشورة وحملات الدفاع في المناطق النائية التي هي عرضة للعنف لأن تكون مسرحاً للتجار بالأشخاص. ويتواصل تحسين برامج التمكين الاقتصادي وتوسيع نطاق الحصول على التعليم. ومن الأمثلة على ذلك برنامج ديزا بريما أو النموذج القروي المستقل والتقدمي الخاص بالمرأة الإندونيسية الذي استحدثته وزارة تمكين المرأة وحماية الطفولة. ولغاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تم تنفيذ نموذج ديزا بريما في جميع المقاطعات الثلاث والثلاثين وفي ١٠٤ إقليمياً و١٣٣ مدينة و١٨٤ قرية في إندونيسيا.

رابعاً- التحديات والمعوقات

١٢٤- ترى إندونيسيا أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان عملية متواصلة. وعلى صعيد الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان كما تقدم بيانه تبقى هناك قيود وتحديات. وهناك قضايا من قبيل الحرية الدينية وأطفال الشوارع واستتصال الفقر تتطلب جميعها عناية متزايدة والحكومة الإندونيسية تظل ملتزمة بمعالجة هذه القضايا ذات الأهمية.

١٢٥- وفيما تلتزم الحكومة بالوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء إندونيسيا، ما زال يتعين بذل جهود مضمّنية في بعض المناطق بما فيها بابوا. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة تدابير خاصة تشمل الحوار مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الشأن وإنشاء وحدة خاصة للتعجيل بالتنمية في بابوا ومقاطعات بابوا الغربية. علاوة على ذلك، أوعز رئيس جمهورية إندونيسيا على وجه التحديد بتوحي نهج الرعاية والعدل عوضاً عن النهج الأمني الذي كان متبعاً سابقاً في تحسين حياة سكان بابوا.

١٢٦- وهناك تحدٍ آخر تواجهه الحكومة ويكمن في كفالة الحق في الأرض بما في ذلك حقوق الملكية أو الحقوق التقليدية^(٣١). واتخذت الحكومة في هذا الصدد خطوات لمواجهة هذا التحدي وتسوية النزاعات وذلك من خلال التعجيل باعتماد مشروع قانون إصلاح الأراضي.

١٢٧- وهناك تحديات إضافية تكمن في ضرورة زيادة تعزيز وتحسين التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة جميعهم، بمن فيهم الوزارات/الوكالات المعنية وترشيد حقوق الإنسان. وسيتم تفعيل شتى برامج حقوق الإنسان بالمزيد من الفعالية ويحظى بنجاح أكبر حين توضع السياسات المتسقة ويتوفر التفاهم المشترك والتآزر.

١٢٨- ومن ناحية أخرى فإن اتساع رقعة إندونيسيا ووضعها الجغرافي الفريد يطرحان تحديات إضافية في سبيل تأمين تكافؤ الفرص أمام السكان الإندونيسيين للتمتع بحقوقهم. ثم إن الجوانب الديمغرافية الفريدة من نوعها، بما في ذلك التنوع الإثني الثقافي واللغوي المحلي، تتطلب عناية خاصة وجهوداً إضافية لنشر قيم حقوق الإنسان العالمية. ويتواصل كذلك التصدي للمساواة على صعيد قدرات ونوعية الموارد البشرية.

١٢٩- ومن ناحية أخرى، تستمد الحكومات الإقليمية من اللامركزية ومن تفعيل الاستقلال الإقليمي السلطة لإصدار قوانين محلية باستثناء ميادين السياسة الخارجية والدين والدفاع والأمن الوطني والقضاء والعملية الوطنية والترتيبات الضريبية. وفي بعض الحالات تُفضي هذه الحالة إلى عدم الاتساق بين اللوائح المحلية/القوانين المحلية والقوانين الأعلى وهي حالة تستلزم تحقيق المزيد من الاتساق.

١٣٠- واعترافاً بالتحديات الآنفة ذكرها، تواصل الحكومة العمل من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان وهي على أهبة الاستعداد للتعاون ومواصلة العمل مع كافة أصحاب المصلحة في سبيل تأمين تمتع كل فرد بحقوقه.

Notes

- ¹ This report is prepared in accordance with Human Rights Council Resolution 5/1 of 18 June 2007, as well as Resolution 16/21 of the Review of the work and functioning of the Human Rights Council and 17/119 of the Follow-up to the Human Rights Council resolution 16/21 with regard to the Universal Periodic Review.
- ² These provinces include including DKI Jakarta, West Java, North Sumatera, South Kalimantan, and North Sulawesi.
- ³ These laws and regulations administer various scopes of issues relating to civil, political, economic, social, and cultural rights, including among others freedom of expressions, elimination of racial discrimination, trafficking in persons, political parties, development and public services.
- ⁴ Law No. 11/ 2008 on Information and Electronic Transactions; Law No. 14/2008 on Public Information Transparency; Law No. 40/2008 on the Elimination of Racial and Ethnic Discrimination; Law No.11/2009 on Social Welfare; Law No. 14/2009 on the Ratification of Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, especially Women and Children, Supplementing the UN Convention against Transnational Organized Crime; Law No. 15/2009 on the Ratification of Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea, and Air, Supplementing the UN Convention against Transnational Organized Crime; Law No.25/2009 on Public Services; Law No. 29/2009 in lieu with Law No. 15/1997 on Transmigration; Law No. 32/2009 on the Protection and Management of Environment; Law No. 35/2009 on Narcotics; Law No. 36/2009 on Health; Law No. 48/2009 on Judicial Power; Law No. 52/2009 on Population Growth and Family Development; Presidential Decision No. 3/2009 on Development Program based on Justice; Minister of Law and Human Rights' Regulation No. M.HH-OT.02.02/2009 on the Blue Print of Correctional System Reform; Presidential Regulation No.5/2010 on Mid-Term National Development Planning for the period 2010-2014; Minister of Home Affairs' Regulation No. 36/2010 on the Guidelines of Facilitation of Political Education; Law No. 2/2011 in lieu with Law No 2/2008 on Political Party; Law No.6/2011 on Immigration; Law No. 13/2011 on Addressing the Economically-disadvantaged Group; Law No. 15/2011 on the Conduct of General Election; Law No. 19/2011 on the Ratification of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities; Law No. 24/2011 on Social Security Agency; Presidential Regulation No. 64/2011 on the Acceleration of Development in Papua Province; and Presidential Regulation No. 65/2011 on the Acceleration of Development in West Papua Province. This list is indeed not exhaustive.
- ⁵ The SOP will serve as a guideline for the Action Plan Committee at national and sub-national levels to receive, investigate, collect data, coordinate and give recommendations to any allegations of human rights violations.
- ⁶ Originally established as Commission of National Ombudsman in 2000 based on Presidential Regulation No.44/2000 and has its mandates further strengthened in 2008 through Law No. 37/2008.

- ⁷ Established in 2011 with the mandates, among others, to provide suggestions to the President related to the Police professionalism and to receive public complaints and suggestions regarding the Police performance.
- ⁸ Trainings on Community Policing and other aspects of human rights have been conducted, involving approximately 9,223 police officers.
- ⁹ Indonesian National Army (TNI) has conducted various humanitarian and human rights education and trainings for legal, operational, and intelligence officers as well as platoon commanders, in different areas in Indonesia, such as Jakarta, North and West Sumatra, Riau, North and West Sulawesi, Gorontalo, as well as Central and South Sulawesi. These education and trainings were also extended to Special Forces as well, including those posted in Aceh and Papua.
- ¹⁰ As stipulated in the Regulation of the Head of Indonesian National Police (*Perkap*) No.4/2010 on Educational System of Indonesian National Police, universal human rights values have been incorporated in the curricula with the expectation that those principles will be highly respected by all members of Indonesian National Police in discharging their duties.
- ¹¹ This regulation aims at ensuring complete understanding of human rights principles and serves as a code of conduct for all law enforcement officers. This contributes to the transformation of mindset and behavior towards better understanding of human rights.
- ¹² The arguments are basically rooted into two perspectives. On one hand, some argue that the national mechanisms to deal with the scope of crimes of the ICC should be in place and functioning first before ratification, while others argue that the incorporation of the Statute's provisions into national legal framework and the development of national mechanism could be done progressively after ratifying the Statute.
- ¹³ Currently, there are approximately hundreds of national private networks in addition to the state-owned *Televisi Republik Indonesia* (TVRI), 1008 printed media, and 2000 radio stations all over Indonesia.
- ¹⁴ These organizations consist of Indonesia Solidarity Reform Press Society, BAKORPERS, the Consumer Media Institute, LMUPP, Institute for Studies on the Flow of Information, Independent Watch, Police Media Control, Family Friendly Media, Press Media Education and Study Information Agency (LSPS/JOINT), Mass Media and Information Study Agency (ELSIM), Prophetic Media Network, the Indonesian Press Control Committee (KPPI), Indonesian Media Watch (IMW), Media Watch Consumer Center (MWCC), Media Impact Research and Advocate Institute (LAPDM), the Indonesian Press Control Agency, Yogyakarta Press Education and Research Institute (LP3Y), and the Institute for Press and Information Studies (LESPI).
- ¹⁵ In 2011, the Internet was accessed by 18.3 percent of the population, which covered approximately 45,000,000 people. Statistics show that in 2011, Indonesia ranked no. 2 as the user of one of the famous social networks on the net, with 41,418,860 users all over Indonesia.
- ¹⁶ Programs aiming at enhancing the Internet connection at districts, villages, borders, and remote areas have been conducted, inter-alia through Palapa Ring Project and Mobile Internet Service/*Mobil Pusat Layanan Internet Kecamatan*.
- ¹⁷ "Measuring Democracy in Indonesia: 2009 Indonesia Democracy." Jakarta: UNDP, 2009 (pp. 44 and 51–52)
- ¹⁸ In the period of 2005-2008, there were 467 elections at sub-national levels (electing 33 governors, 352 regents and vice regents, 82 mayors and vice mayors). More recently in 2010, there were 24 regional elections (electing 7 governors, 184 regents and vice regents, 33 mayors and vice mayors). At the national general elections in 2009, 38 political parties participated, out of which, 9 are eligible for seats in the House of Representatives. The voters' turnout for the 2009 election reached 70.99 percent (121,558,336 out of 171,265,442 registered voters) for the legislative election, and 72.56 percent for the presidential election.
- ¹⁹ FKUB currently exists in 33 provinces and around 421 districts/cities in Indonesia. The Forum's members include the representatives from the local religious communities, such as Muslims, Christians, Catholics, Buddhist, Hindus, and Confucians.
- ²⁰ These laws include Law No. 29/2004 on Medical Practice, Law No. 35/2009 on Narcotics, Law No. 44/2009 on Hospitals, and Law No. 52/2009 on Population Growth and Family Development.

- ²¹ Indonesia Health Demography Survey is conducted every five years. The latest one was conducted in 2007 and the next survey will be held in 2012.
- ²² The National Action Plan on Child Abuse Prevention has been implemented in 3 provinces, namely West Kalimantan, Bengkulu and South Sulawesi, and 7 districts/cities, namely Indramayu, West Lombok, Mataram, Banjarbaru, Sintang, Sambas and Pare-Pare.
- ²³ Children with special needs comprise, among others, child with disabilities; abused victim; kidnapped victims, victims of trafficking; child in conflict with law; child belonging to minorities and marginalized group; and child affected by alcohol, drugs, and other harmful substances.
- ²⁴ The Minister of Social Affairs, Minister of Home Affairs, Minister of National Education, Minister of Religious Affairs, Minister of Health, Minister of Law and Human Rights, and State Minister of Women Empowerment and Children Protection.
- ²⁵ KPU regulations No. 35/2008 on Technical Guidelines for Voting and Vote-Counting at Voting Station during the 2008 Election of House of Representatives, House of Regional Representatives, Provincial and District/Municipal House of Representatives Members; KPU regulation No. 3/2009 on Technical Guidelines for Voting and Vote-Counting at Voting Stations during the 2009 Election of House of Representatives, House of Regional Representatives, Provincial and District/Municipal House of Representatives Members; and KPU regulation No. 29/2009 on Guidelines for Voting and Vote Counting Implementation on Presidential and Vice Presidential Election.
- ²⁶ At present, more than 3 million Indonesians live abroad and most of them are migrant workers. A large number of them are women working in informal sectors, around 3 % from a total of 119,4 million Indonesian work forces counted in early 2011.
- ²⁷ Presently, there are six units in Indonesian Embassies in Amman, Bandar Sri Begawan, Damascus, Doha, Seoul, and Singapore, and 18 other are still in process.
- ²⁸ The Provincial Governments of North Sumatera, Riau, Lampung, Jakarta, West Java, Central Java, East Java, Bali, North Sulawesi, East Nusa Tenggara, West Nusa Tenggara, West Kalimantan and East Kalimantan, as well as District/Municipal Governments of Dumai, Sukabumi, Cilacap, Surakarta, Indramayu, Tulungagung, Banyuwangi, Blitar, Ponorogo, Cianjur, and East Lombok, have issued relevant legislations and taken concrete measures in dealing with TiPs.
- ²⁹ Until today, there are 94 task forces in 20 Provinces and 74 Districts/Cities all over Indonesia.
- ³⁰ These Task Forces have been established in North Sumatera (Tanjung Balai); West Sumatera (Tanah Datar); Riau (Dumai), West Java (Sukabumi, Cianjur, Bekasi, Garut, Purwakarta); East Java (Banyuwangi, Malang, Bondowoso, Lumajang, Probolinggo, Madiun, Ngawi, Pasuruan, Trenggalek, Pamekasan, Ponorogo, Bojonegoro, Situbondo, Gresik, Magetan, Pacitan, Malang); Central Java (Banyumas, Wonosobo, Pati, Demak, Kebumen, Purbalingga, Jepara, Blora, Karanganyar, Rembang, Sukoharjo, Semarang, Wonogiri); DKI Jakarta (South Jakarta); DI Yogyakarta (Kulon Progo, Sleman, Gunung Kidul); Banten (Serang, Pandeglang, Lebak); West Kalimantan (Sambas and Landak); South Kalimantan (Banjar and Banjar Baru); East Kalimantan (Tarakan dan Nunukan); South Sulawesi (Jeneponto); North Sulawesi (Minahasa Tenggara); West Nusa Tenggara (Lombok Barat, Dompu, Sumbawa, Mataram); and East Nusa Tenggara (Kupang and Belu).
- ³¹ *Ulayat* right, which is commonly used among Padangnese communities, or *Adat* right, is a unique concept of local traditional communities' right in Indonesia related to the natural resources of their place of residence, including the land where the communities dwell and have their livelihood. The complexity of legal endorsement of such rights, especially to the *Ulayat/Adat* land, originates from the lack of documentation and accepted method of determining the extent of ownership of the land. Conflicts occur when there are overlapping claims on the land by the local traditional communities and private companies who are permitted to cultivate/develop the land.